الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATIO

تمويل الانتقال الطاقي في الجزائر

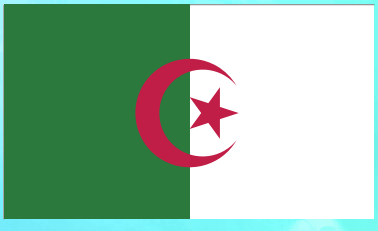

تمويل الانتقال الطاقي
في الجزائر

يشهد قطاع الطاقة في الجزائر تحوّلًا استراتيجيًا نحو تنويع مصادر التمويل لمشروعات الانتقال الطاقي (الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة). تعتمد هذه المشروعات على مزيج من التمويل الحكومي (الموازنة العامة وصناديق مخصّصة) والدولي (منح وقروض من مؤسسات ودول مانحة) والخاص (استثمارات الشركات المحلية والأجنبية) . وفيما يلي عرض مفصّل لمصادر التمويل المتاحة، ودور الدولة والجهات الدولية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى أبرز آليات التمويل المستخدمة والتحديات التي تواجه جذب التمويل، مع استعراض للفرص المستقبلية والبرامج المرتقبة لدعم الانتقال الطاقوي في الجزائر.

مصادر التمويل المتاحة لمشاريع التحوّل الطاقي

التمويل الحكومي المحلي: تخصص الحكومة الجزائرية موارد متزايدة لدعم مشاريع الطاقة المتجددة، سواء عبر الموازنة العامة أو من خلال صناديق خاصة. على سبيل المثال، تم إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة بهدف تمويل برامج كفاءة الطاقة ومشاريع الطاقة المتجددة . كما تضطلع الشركات الحكومية الكبرى بدور هام؛ حيث تستثمر شركة الكهرباء الوطنية (سونلغاز) في محطات طاقة شمسية جديدة بسعات كبيرة ضمن برنامج حكومي يستهدف إضافة 2000 ميجاواط من الطاقة الشمسية عن طريق سونلغاز .

التمويل الدولي ومنح المانحين: تحظى الجزائر بدعم مؤسسات دولية وإقليمية لتمويل خططها في التحول الطاقي. يشمل ذلك برامج الاتحاد الأوروبي وشركاء ثنائيين (مثل ألمانيا) الذين قدموا منحًا وتعاونًا تقنيًا؛ بالإضافة إلى اهتمام مؤسسات كبرى كالبنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتمويل مشاريع البنية التحتية الخضراء . أيضًا تسعى الجزائر للاستفادة من صناديق المناخ الدولية (مثل صندوق المناخ الأخضر أو صندوق التكنولوجيا النظيفة) عبر برامج دعم فني وتمويل مُيسر لمشاريع محددة كتقنيات الطاقة الشمسية المركزة.

استثمارات القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورًا متناميًا في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة. تُطرح مناقصات لمحطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بنظام الشراكة أو الاستثمار المستقل (IPP)، مما يجذب شركات وطنية وأجنبية للمساهمة برؤوس الأموال والخبرة . وقد أتاحت إصلاحات الإطار القانوني والاستثماري مؤخراً فرصًا أكبر للقطاع الخاص عبر تحفيزات ضريبية وضمانات سيادية للمشاريع الكبرى .

مساهمة الدولة الجزائرية في تمويل الانتقال الطاقي

تبنّت الدولة الجزائرية سياسة دعم فعّالة لتمويل مشاريع الانتقال الطاقي من خلال أدوات متعددة. تضخ الحكومة تمويلًا مباشرًا في بعض المشاريع الكبرى، مستفيدةً من عائدات النفط والغاز لتمويل التحوّل نحو الطاقة النظيفة. كخطوة أولى، تم إنشاء الصندوق الوطني المذكور أعلاه والذي يتكفّل بتمويل العديد من المشاريع في مجال تطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية . هذا الصندوق يمول مثلًا مشاريع إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة (محطات شمسية وغيرها) ودعم شراء المركبات الكهربائية وتطوير صناعة المعدات ذات الكفاءة الطاقوية . كما يغطي نفقات دراسات الاستراتيجيات الوطنية للطاقة المتجددة وبرامج التكوين وبناء القدرات التقنية في هذا المجال .

يعتمد تمويل الصندوق على موارد مستدامة من عائدات قطاع الطاقة التقليدية. فوفقًا لقرار وزاري مشترك عام 2022، تُموَّل إيراداته من تخصيص 1% من رسوم الإتاوة النفطية لفائدته، إضافة إلى رسوم وضرائب على الاستهلاك الوطني للطاقة وعلى الأجهزة كثيفة الاستهلاك، وكذلك جزء من حصيلة رسوم الفعالية الطاقوية . وتُظهر هذه الآلية حرص الدولة على توجيه جزء من ريع المحروقات لدعم الانتقال الطاقي المستدام.

إلى جانب ذلك، قدّمت الحكومة تحفيزات مالية وضريبية مهمة لتشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة. تضمن قانون المالية لسنة 6202 حزمة إجراءات غير مسبوقة لدعم الطاقات المتجددة، منها إعفاءات ضريبية تصل إلى 5% للمستثمرين في هذا القطاع (المادة 99 من القانون) وخفض الرسوم الجمركية على معدات الطاقة المتجددة من 03% إلى 51% . تمثّل هذه الإجراءات نقطة تحول استراتيجية تؤكد الإرادة السياسية لتسريع وتيرة الانتقال الطاقوي . وقد جاء رفع مستوى كتابة الدولة المكلفة بالطاقات المتجددة إلى وزارة مستقلة حديثًا ليعكس الأهمية المتزايدة للملف في هيكلة الحكومة .

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات الحكومية نفسها تستثمر في مشاريع الطاقة المتجددة ضمن خطط الدولة. فعلى سبيل المثال، أطلقت سونلغاز برنامجًا لإنجاز محطات شمسية مجموعها 3200 ميجاواط سيتم ربط 400 ميجاواط منها بالشبكة قبل نهاية 2025 . كما أعلنت وزارة الطاقة أن الجزائر باشرت برنامجًا وطنيًا للوصول إلى 15 ألف ميجاواط من الطاقات المتجددة بحلول 2035 عبر مراحل تشمل مشاريع حكومية وخاصة . كل ذلك يؤكد مساهمة مالية وتقنية ملموسة من الدولة في تحقيق الأهداف الطاقوية الجديدة.

علاوة على التمويل المباشر، توظّف الدولة سياسات الدعم غير المباشر كالإعفاءات والتسهيلات لتحفيز السوق. فعلى سبيل المثال، توفر الحكومة عبر الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة (APRUE) دعمًا لمشاريع كفاءة الطاقة على المستوى المحلي (مثل دعم 50% من تكلفة تركيب الإنارة الموفرة للطاقة في البلديات) بهدف ترشيد الاستهلاك . هذه المساهمات الحكومية – مالية كانت أم عبر سياسات التشجيع – تشكّل ركيزة أساسية لتمويل الانتقال الطاقوي.

التمويل الدولي ودور الشركاء الأجانب

سعت الجزائر إلى تعزيز شراكاتها الدولية للحصول على تمويل خارجي داعم لخطط الانتقال الطاقي، سواء عبر المنح أو القروض الميسرة أو نقل الخبرات. وقد أثمرت هذه الجهود عن برامج تعاون دولي مهمة في السنوات الأخيرة:

- برنامج "طاقاتي+" الممول أوروبيًا: مثال بارز هو إطلاق مشروع "طاقاتي 2" (TaqatHy+) في أبريل 2025 بتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي وألمانيا بقيمة 28 مليون يورو . يمتد تنفيذ هذا البرنامج حتى عام 2029 بإشراف وزارة الطاقة الجزائرية وبالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) . يهدف البرنامج إلى تسريع نشرالطاقة المتجددة وتطوير اقتصاد الهيدروجين الأخضر وتحسين كفاءة الطاقة في القطاعات المختلفة . ويتضمن بناء القدرات المؤسسية والفنية وتهيئة البيئة التشريعية المناسبة، ووضع أدوات تمويل ودعم لمشروعات الهيدروجين الأخضر، بالإضافة إلى تطوير قاعدة بيانات للإمكانات الوطنية في هذا المجال . يمثل هذا البرنامج التزامًا مشتركًا من الجزائر وشركائها الأوروبيين لدعم الانتقال الطاقوي ، ويعكس محورًا مهمًا من التمويل الدولي وهو المنح والمساعدات التقنية.

- قروض وتمويلات من المؤسسات الدولية: إلى جانب المنح، هناك اهتمام من البنك الدولي ومؤسسات تمويلية أخرى بدعم مشاريع التحول الطاقي في الجزائر. فعلى سبيل المثال، ناقش مسؤولون جزائريون مع وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (MIGA) التابعة للبنك الدولي سبل إيجاد حلول تمويلية عملية تضمن تسريع وتيرة المشاريع المخططة في القطاع . هذا قد يفتح الباب أمام أدوات مثل ضمانات القروض لتشجيع دخول مستثمرين أجانب عبر تخفيف المخاطر السياسية والائتمانية.

- الشراكات الثنائية (التعاون الثنائي): إلى جانب الشركاء الأوروبيين، يجدر ذكر التعاون مع دول أخرى مثل الصين وتركيا في تمويل وإنجاز مشاريع الطاقة المتجددة. فقد أبدت شركات صينية وتركية اهتمامًا واضحًا بالسوق الجزائرية وشاركت في مناقصات الطاقة الشمسية الكبرى . كما أن إيطاليا مهتمة بتطوير شراكات في مجال الهيدروجين الأخضر ونقل الكهرباء، يتجلى ذلك في دعمها مع الاتحاد الأوروبي لمشروع الربط الكهربائي "ميدلينك" (المذكور أدناه) ومشروع ممر تصدير الهيدروجين نحو أوروبا .

- مؤسسات وصناديق المناخ: انضمت الجزائر إلى برامج صندوق التكنولوجياالنظيفة (CTF) لدعم دراسات تطوير تقنيات مثل الطاقة الشمسية المركزة (CSP) بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي. مثل هذه البرامج توفّر مساعدات فنية وقروضًا ميسرة لتأسيس مشاريع تجريبية أو إعداد دراسات جدوى، مما يؤسس لمشاريع أكبر حجمًا في المستقبل. كذلك تدرس الجزائر إمكانية الاستفادة من صندوق المناخالأخضر لتمويل مشروعات تتعلق بالطاقة المتجددة والتكيّف مع التغير المناخي، في ظل أهدافها لخفض الانبعاثات بحسب مساهمتها المحددة وطنيًا (NDC).

دور القطاع الخاص والمستثمرين المحليين والأجانب

تولي الجزائر أهمية متزايدة لإشراك القطاع الخاص – المحلي والأجنبي – في تمويل وتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، إدراكًا منها لدور الاستثمار الخاص في تسريع وتيرة الانتقال الطاقوي وتخفيف العبء عن الموازنة العامة. وقد ترجمت الدولة هذا التوجه عبر إصلاحات تشريعية وتنظيمية تفتح المجال أمام المستثمرين وتضمن لهم حوافز وعوائد مجزية . وفيما يلي أبرز أوجه مساهمة القطاع الخاص:

- مشاريع المنتج المستقل للطاقة (IPP): أطلقت الجزائر مناقصات ضخمة تدعو الشركات الخاصة (من الجزائر وخارجها) لبناء وتملك وتشغيل محطات الطاقة النظيفة وبيع الكهرباء للدولة بعقود طويلة الأجل. مثال ذلك مناقصة مشروع "سولار 1000" للطاقة الشمسية التي تم الإعلان عن نتائجها أواخر 2023 . يتضمن المشروع إنشاء 5 محطات فوتوفولتية مجموعها 1000 ميجاواط، وقد تقدمت له عدة شركات وطنية وأجنبية. وأسفرت النتائج عن فوز ائتلافات تضم شركات محلية وأجنبية بعقود التنفيذ، مما يعكس الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أبهى صورها . فعلى سبيل المثال، حصلت شركة جزائرية هي أميمي إنرجي على مشروعين بقدرة إجمالية 150 ميجاواط، في حين فاز مجمع تركي-جزائري بعقد أكبر محطة بقدرة 300 ميجاواط، وشركة صينية (CSCEC) بمحطة أخرى 300 ميجاواط . تؤكد هذه النتائج اهتمام المستثمرين الأجانب بالسوق الجزائرية من جهة، وحرص الحكومة على إعطاء دور للشركات المحلية لاكتساب الخبرة والتكنولوجيا من جهة أخرى .

جدول يبيّن الشركات الفائزة في مناقصة "سولار 0001" ومحطات الطاقة الشمسية المُسندةإليها (قدرات المحطات وقيمة العقود بالعملة المحلية) . يُبرز المشروع شراكة بين شركاتوطنية (اكتست 3 محطات من أصل 5) وشركات أجنبية من تركيا والصين (فازت بأكبر محطتينسعةً).

- الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكات: إلى جانب المناقصات التنافسية، تُبرم شركات الطاقة الحكومية شراكات مباشرة مع مستثمرين أجانب في مشاريع محددة. على سبيل المثال، لدى شركة سوناطراك (عملاق النفط والغاز الجزائري) برنامج لتركيب محطات شمسية في حقولها ومنشآتها بالشراكة مع شركات أجنبية لنقل الخبرات وتوطين التقنية . كما تُبدي شركات طاقة عالمية (مثل توتال إنرجي الفرنسية) اهتمامًا بدخول سوق الطاقة المتجددة في الجزائر، وقد حضرت تلك الشركات في الفعاليات والمنتديات لبحث فرص الاستثمار .

- الدور المتنامي للمستثمر المحلي: ظهرت حديثًا شركات جزائرية خاصة متخصصة في الطاقة النظيفة، تسعى للاستثمار في مشاريع كبرى أو تنفيذ مقاولات الباطن. استفادت هذه الشركات من التشجيع الحكومي (كتخصيص أولوية لها في بعض المشاريع) ومن نمو خبراتها خلال السنوات الماضية. ومن الأمثلة ما شهده مشروع "سولار 1000" حيث وقع الاختيار على شركتين جزائريتين لتنفيذ ثلاثة مواقع شمسية من أصل خمسة، تأكيدًا لنهج تمكين الكفاءات الوطنية . ومع تزايد القدرات الفنية والمالية لهذه الشركات محليًا، يُتوقع أن يرتفع مساهمتها في تمويل المشاريع كشريك موثوق للمستثمر الأجنبي.

- أسواق جديدة وفرص تصديرية: يدرك المستثمرون أن الجزائر ليست مجرد سوق محلية بل بوابة للتصدير، فمشاريع الطاقة المتجددة الكبرى ستتيح تصدير الفائض إلى أوروبا وأفريقيا. هذا يمنح حوافز إضافية للقطاع الخاص للمشاركة، حيث يمكن تحقيق عوائد من بيع الكهرباء أو الهيدروجين الأخضر للأسواق الخارجية مستقبلًا . على سبيل المثال، مشروع "ميدلينك" للربط الكهربائي إلى إيطاليا (المذكور لاحقًا) سيمكن المنتجين الخواص من تصدير الكهرباء المولدة من محطاتهم إلى سوق أوروبية بأسعار تنافسية، مما يجعل الاستثمار أكثر جاذبية وربحية.

آليات التمويل المستخدمة في مشاريع الطاقة المتجددة

تتنوع آليات التمويل التي تعتمدها الجزائر لدعم مشاريع التحول الطاقوي، وتمزج بين الأدوات التقليدية والمبتكرة لضمان توفير السيولة اللازمة بشروط ميسرة. من أبرز هذه الآليات:

- التمويل الحكومي المباشر: عبر تخصيص بنود في الموازنة أو استخدام صناديق خاصة. وقد رصدت الحكومة مثلاً جزءًا من خطة استثمارية بقيمة 60 مليار دولار

للفترة2025-2029 لدعم تطوير صناعات الهيدروجين والطاقة النظيفة إلى جانب النفط والغاز . ورغم أن معظم هذه الاستثمارات موجهة لقطاع المحروقات (حيث أوضح وزير الطاقة محمد عرقاب أن 80% منها للاستكشاف والإنتاج النفطي)، إلا أن بقية المخصصات تدعم مشاريع التكرير والبيتروكيماويات وتقنيات تقليل حرق الغاز، مما يساهم في خفض الانبعاثات . بالإضافة إلى ذلك، تموّل الحكومة مباشرةً برامج تركيب ألواح شمسية في مناطق نائية ومشاريع تهجين محطات الديزل بالشمسي في الجنوب لخفض استهلاك الوقود .

- القروض الميسرة والتمويل المصرفي: تعمل الجزائر على تشجيع المصارف المحلية والدولية على توفير قروض بشروط ميسرة لتمويل المشاريع الخضراء. يتم ذلك إما عبر خطوط ائتمان مدعومة حكوميًا للمشاريع الصغيرة (مثل قروض تركيب السخّانات الشمسية للمنازل بفوائد منخفضة)، أو من خلال التعاون مع بنوك تنمية دولية لتقديم قروض طويلة الأجل لمشاريع البنية التحتية الكبرى. على سبيل المثال، أبدى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) اهتمامًا بتمويل مشروع الربط الكهربائي إلى أوروبا ، مما يعني إمكانية حصول المشروع على قروض ميسرة بضمانات سيادية. كذلك يمكن لصندوق OPEC للتنمية الدولية أو بنك الاستثمار الأوروبي المشاركة في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة عبر قروض ميسرة، خاصة مع إدراج بعض هذه المشاريع ضمن أولويات الشراكة مع أوروبا.

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP): تعد الـ PPP إحدى الآليات المحورية لتعبئة التمويل، حيث تتقاسم الحكومة والمستثمر الخاص التكلفة والمخاطر. في قطاع الطاقة المتجددة بالجزائر، ظهر ذلك جليًا في مشاريع مثل "سولار 1000" المذكور، حيث أنشئت شركة مشروع مشتركة (Special Purpose Vehicle) لكل محطة تضم المستثمر الخاص وشركة حكومية (مثل شركة "شمس" التابعة لسونلغاز) بموجب عقد شراء طاقة طويل الأجل . كما تدرس الحكومة توسيع نماذج PPP في مشاريع طاقة الرياح المرتقبة والبنية التحتية لتوزيع الكهرباء. ولتعزيز جاذبية هذه الشراكات، أعلنت السلطات استعدادها لتقديم ضمانات سيادية لتأمين مستحقات المستثمرين في المشاريع الكبرى ، ما يقلل من المخاطر التجارية والسياسية التي قد يواجهها القطاع الخاص ويشجعه على الدخول بقوة.

- المنح والدعم المالي الدولي: كما أسلفنا، تشكل المنح أداة تمويل مهمة، خاصة من الاتحاد الأوروبي ودول مانحة. فهي تخفف العبء المالي على الدولة وتتيح تنفيذ مشروعات تجريبية أو دراسات تأسيسية دون زيادة الدين العام. ومن الأمثلة عليها المنحة الأوروبية-الألمانية لمشروع طاقاتي+ بقيمة 28 مليون يورو ، وكذلك برنامج "البلدياتالخضراء" المدعوم من ألمانيا لتحسين كفاءة الطاقة في البلديات الجزائرية (ضمن شراكة الطاقة الجزائرية-الألمانية) . المنح عادة ما تقترن بنقل معرفة تقنية أو مساعدة فنية، مما يجعل أثرها مضاعفًا.

- السندات الخضراء والصكوك الإسلامية: في إطار تنويع أدوات التمويل، تدرس الجزائر الاستفادة من أسواق رأس المال لطرح سندات خضراء مخصصة لمشاريع الطاقة المستدامة. وقد أشار قانون المالية 2023/2024 إلى إمكانية إصدار صكوك سيادية لتمويل مشاريع البنية التحتية بشكل عام ، ويمكن توجيه بعضها لمشاريع الطاقة المتجددة (ما يعرف بـ"الصكوك الخضراء"). هذه الصكوك هي أدوات دين متوافقة مع الشريعة، تتيح جذب شريحة من المستثمرين المحليين والإقليميين الباحثين عن استثمارات مستدامة ومطابقة لأحكام التمويل الإسلامي . إصدار مثل هذه الأدوات يتطلب تطوير سوق مالية نشطة وتقييمات ائتمانية ملائمة، وهي خطوات تعمل عليها الحكومة ضمن إصلاحات مالية أشمل.

- آليات تمويل مبتكرة أخرى: تشمل أيضًا عقود شراء الطاقة طويلة الأجل (PPAs)كأداة غير تمويلية لكنها تضمن تدفقًا ماليًا للمشروع من خلال بيع الكهرباء المنتجة، مما يساعد في إقناع البنوك بتمويل المشروع. كذلك يجري استكشاف فكرة المزادات التنافسية على تعريفات التغذية (FiT) لجذب عروض بأسعار منخفضة من المستثمرين، حيث تضمن الدولة سعر شراء ثابت للطاقة النظيفة لسنوات طويلة. هذه الآليات التحفيزية تقلل المخاطر التجارية وتشجع تقديم تمويلات بشروط أفضل للمطورين.

باختصار، تمزج الجزائر بين التمويل الحكومي والمنح الدولية واستثمارات القطاع الخاص، وتستخدم طيفًا واسعًا من الآليات التمويلية لضمان توفير الأموال اللازمة لمشاريع الطاقة النظيفة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة.

التحديات التي تواجه جذب التمويل

رغم الزخم الحالي في سياسات وتشريعات دعم الانتقال الطاقوي، تواجه الجزائر عددًا من التحديات التي قد تعرقل أو تبطئ جهود جذب التمويل المحلي والأجنبي في هذا القطاع الحيوي. من أبرز هذه التحديات:

- الإطار التنظيمي والبيروقراطية: شكّلت التأخيرات البيروقراطية عقبة تقليدية أمام تنفيذ المشاريع الاستثمارية في الجزائر . إجراءات منح التراخيص والموافقات لا تزال تستغرق وقتًا طويلاً في بعض الأحيان، ما يؤدي إلى إحباط المستثمرين وتأخير تدفقات التمويل. على سبيل المثال، مشروع "سولار 1000" نفسه تأخرت انطلاقته عدة سنوات منذ الإعلان الأول عنه بسبب إعادة هيكلة الإطار المؤسسي (إنشاء وزارة للطاقات المتجددة ثم إلغاؤها وإعادتها) وبطء الإجراءات الإدارية. وقد بدأت الحكومة بمعالجة هذا الخلل عبر تبسيط الإجراءات وإطلاق شباك موحّد للمستثمرين، لكن من الضروري تعزيز الحوكمة والشفافية في عمليات المناقصة وإدارة المشاريع لبناء ثقة الممولين .

- تشوّه هيكل الأسعار والدعم الطاقوي: تتمتع الجزائر تاريخيًا بأسعار منخفضة جدًا للكهرباء والوقود نتيجة الدعم الحكومي المكثّف لقطاع الطاقة من مداخيل النفط والغاز. هذا الدعم وإن كان يحقق عدالة اجتماعية، إلا أنه يخلق تشوّهًا في عوائد مشاريع الطاقةالمتجددة، إذ تبدو تكلفة إنتاج الكهرباء النظيفة أعلى من tarifs البيع المدعومة حاليًا. وبعبارة أخرى، طالما تباع الكهرباء للمستهلك النهائي بأسعار زهيدة، سيكون على الدولة إمّا دعم سعر شراء الكهرباء المتجددة من المنتجين المستقلين أو إعادة هيكلة نظام التسعير . إصلاح منظومة الدعم مسألة حساسة سياسيًا ، لكن الخبراء يؤكدون أنها ضرورية لخلق سوق طاقة أكثر تنافسية وجذبًا للاستثمار . تخفيف الدعم تدريجيًا وتوجيهه لمستحقيه سيوفر موارد يمكن إعادة توجيهها لتمويل المشاريع النظيفة ويجعل الاستثمار الخاص مجديًا من دون الاعتماد الكامل على حوافز حكومية.

- المخاطر السياسية والاقتصادية: يتوجس بعض المستثمرين الأجانب من المخاطر السيادية كعدم استقرار القوانين الناظمة أو صعوبة تحويل الأرباح بالعملة الصعبة. سبق أن شهدت الجزائر قيودًا على التحويلات الخارجية في فترات شح العملة، مما قد يُقلق الممولّين الدوليين. بيد أن السلطات اتخذت خطوات لتحسين مناخ الاستثمار (مثل قانون الاستثمار الجديد 2022 الذي يضمن تسهيلات للمستثمرين الأجانب) وتقليص القيود البيروقراطية. أيضًا، عدم ثبات التشريعات في الماضي (مثلاً إلغاء وزارة الانتقال الطاقوي في 2021 ثم إعادتها لاحقًا) أثر على وضوح الرؤية لدى الممولّين. الحفاظ على استقرار سياسات الطاقة والتزام الدولة بالعقود والضمانات الممنوحة سيظل عاملًا حاسمًا في ثقة المستثمرين.

- نقص الدراسات الفنية وضعف تحضير المشاريع: من التحديات الملحوظة ما يتعلق بنقص دراسات الجدوى الفنية والتقنية عالية الجودة لبعض المشاريع المقترحة. إذ يحتاج إقناع جهات التمويل إلى ملفات مشاريع ناضجة تشمل دراسات جدوى شاملة (فنية، مالية، بيئية). في بعض الأحيان، تُطرح أهداف طموحة دون وجود دراسات تفصيلية كافية أو بنوك مشاريع جاهزة، ما يؤدي لتأجيل التنفيذ حتى إنجاز تلك الدراسات. على سبيل المثال، مشروع ضخم كالربط الكهربائي مع أوروبا "ميدلينك" تطلّب دراسات هندسية معقدة استغرقت وقتًا طويلًا قبل الوصول لمرحلة الترخيص . وفي مجالات جديدة كالهيدروجين الأخضر، ما زالت الحاجة قائمة لإجراء دراسات تحليلية للسوق والبنية التحتية المطلوبة لضمان نجاح الاستثمارات. سد هذه الفجوة عبر تعزيز قدرات مكاتب الدراسات المحلية والتعاون مع بيوت خبرة عالمية سيُكسب المشاريع مصداقية أعلى أمام المقرضين والمستثمرين.

- البنية التحتية الداعمة المحدودة: يتطلب دمج كميات كبيرة من الطاقة المتجددة توفر بنية تحتية كهربائية متطورة ومرنة (الشبكات الذكية، قدرات التخزين، محطات التحويل الحديثة). حاليًا، تعاني الشبكة الكهربائية من بعض قيود الاستيعاب خاصة في المناطق النائية الجنوبية حيث موارد الشمس الأوفر . لذا قد يتردد المستثمر إذا شعر أن الشبكة غير قادرة على أخذ إنتاج مشروعه بالكامل أو تحتاج لاستثمارات موازية. وردًا على ذلك، بدأت الجزائر في تحديث شبكات النقل والتوزيع لتقوية الربط بين شمال البلاد وجنوبها، ولتطوير خطوط الربط مع الدول المجاورة. كما تدرس حلول التخزين بالطاقة الكهرومائية أو البطاريات على المدى المتوسط. تظل هذه الجهود ضرورية لإزالة العقبات الفنية أمام تمويل المشاريع وضمان تشغيلها بكفاءة.

رغم هذه التحديات، فإن الإرادة السياسية القوية والإصلاحات الجارية مؤشرٌ إيجابي. ويرى المراقبون أن اتباع نهج شمولي ومتكامل يجمع بين تحديث السياسات الاقتصادية والقطاعية وتعزيز الشفافية سيُمكّن الجزائر من تجاوز العقبات وجذب التمويل المطلوب لتحقيق انتقال طاقوي ناجح .

الفرص المستقبلية والبرامج المرتقبة لتعزيز التمويل

يحمل المستقبل القريب فرصًا واعدة للجزائر من شأنها زيادة تدفقات التمويل نحو مشاريع الطاقة المستدامة. وفيما يلي أبرز البرامج والمبادرات المرتقبة التي تعوّل عليها البلاد لدفع عجلة الاستثمار في التحول الطاقوي:

- مشروع الربط الكهربائي "ميدلينك" إلى أوروبا: يُعد مشروع الكابل الكهربائي البحري بين الجزائر وإيطاليا عبر تونس (المعروف بميدلينك) أحد أكبر المشاريع الإستراتيجية القادمة. رُصد لهذا المشروع الضخم استثمار بحوالي 7 مليارات يورو بالشراكة مع شركة إيطالية وبتمويل دولي . يهدف المشروع لإنشاء خط نقل بقدرة 2 جيجاواط لربط الشبكة الجزائرية بأوروبا، ويتضمن بناء محطات طاقة شمسية ورياح بإجمالي 5 جيجاواط في كل من الجزائر وتونس لتغذية الخط . حظي المشروع بدعم رسمي من حكومات الجزائر وتونس وإيطاليا، وأدرجه الاتحاد الأوروبي ضمن قائمة المشاريع ذات الأولوية نظرًا لدوره في تزويد أوروبا بطاقة نظيفة . هذا الوضع يفتح الباب أمام تمويل أوروبي ودولي كبير: فإلى جانب استثمار الشركة المطوّرة، يبدي كل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الدولي اهتمامًا بتمويل جزء من المشروع . نجاح ميدلينك سيشكل نقلة نوعية، ليس فقط في ربط أسواق الكهرباء، بل أيضًا كقصة نجاح تجذب مزيدًا من رؤوس الأموال نحو مشاريع الربط الإقليمي وتصدير الطاقة النظيفة، والتي قد توسّع مستقبلاً لتشمل ربطًا مباشرًا مع إسبانيا (تجري محادثات لإحياء مشروع ربط كهربائي مع إسبانيا) .

- ممر تصدير الهيدروجين الأخضر (SoutH2): تراهن الجزائر على التحول إلى مصدّر رئيس للهيدروجين الأخضر نحو أوروبا في العقد القادم. وفي هذا الإطار تُطلق مشروع "سوث2" الذي يستهدف تصدير 1.2 مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا إلى إيطاليا عند اكتماله . هذا المشروع الضخم – الذي لا يزال في مراحله الأولى – سيتطلب استثمارات عالية لإنشاء محطات كهرباء متجددة مخصصة لإنتاج الهيدروجين (عبر التحليل الكهربائي للماء) إضافة لبناء مرافق تسييل أو خطوط أنابيب للنقل. تشير التقديرات إلى إمكانية حشد تمويل أوروبي (عبر برنامج بوابة العالمية – Global Gateway الأوروبي) واستثمارات شركات طاقة عالمية مهتمة بسلاسل الهيدروجين. الدعم السياسي موجود بالفعل، حيث وقّعت الجزائر وألمانيا سابقًا إعلان نوايا للتعاون في تطوير الهيدروجين في الجزائر، وقد يُترجم ذلك إلى تمويل مشترك لمشاريع تجريبية وبنية تحتية لنقل الهيدروجين.

- برامج رفع القدرات والابتكار: على صعيد آخر، هناك فرص تمويل عبر برامج البحث والتطوير والابتكار في مجالات التحول الطاقوي. فالاتحاد الأوروبي مثلًا يتيح عبر برنامج Horizon Europe وإطار الشراكة مع دول جنوب المتوسط تمويلًا لمبادرات الابتكار في الطاقة النظيفة. تستطيع المؤسسات والشركات الناشئة الجزائرية الاستفادة من هذه المنح لإطلاق حلول مبتكرة في تخزين الطاقة أو الطاقة الشمسية المركزة أو الشبكات الذكية. وقد بدأت بعض الجامعات ومراكز البحث الجزائرية بالفعل بالمشاركة في مشاريع إقليمية (كمشروع CES-MED لخطط الطاقة المستدامة في المدن) بتمويل من الاتحاد الأوروبي. استمرار دعم البحث والتطوير سيخلق بيئة مواتية على المدى الطويل لاستقطاب الاستثمار، حيث أن توفر الكفاءات والتقنيات محليًا عامل مهم لطمأنة المستثمرين.

- توسيع نطاق المناقصات وجذب مستثمرين جدد: تخطط الحكومة لإطلاق مناقصات إضافية بقدرات أكبر في الطاقة الشمسية تصل إلى 2000 ميجاواط جديدة خلال الأعوام القادمة، وكذلك إدخال مشاريع طاقة الرياح لأول مرة على نطاق واسع. هذه المشاريع ستشكل فرصة لشركات لم تشارك سابقًا في السوق الجزائرية كي تدخل المنافسة. بالفعل، أبدت شركات أوروبية وآسيوية اهتمامها مع تحسن مناخ الاستثمار. ومن المتوقع أن يشهد 2024-2025 بدء تنفيذ المشاريع الفائزة في مناقصة 1000 ميجاواط الأولى، مما سيرسل إشارة إيجابية للمستثمرين بأن السوق الجزائرية قابلة للعمل ومربحة. كما أن نجاح الشركات الصينية والتركية في المشاريع الحالية قد يشجع مستثمرين آخرين من تلك الدول على القدوم والاستثمار المباشر أو عبر الشراكات.

- تحسين التصنيف الائتماني وبيئة الاستثمار: تعمل الجزائر على تحسين موقعها في المؤشرات الدولية لجاذبية الاستثمار. وأي تحسين في التصنيف الائتماني السيادي أو مؤشرات سهولة الأعمال سيخفض تكلفة الاقتراض السيادي والتجاري للمشاريع. ومع البدء بتصدير كميات من الكهرباء الخضراء أو الهيدروجين، ستتولد عملات صعبة يمكن إعادة استثمارها في القطاع، مما يخلق حلقة تمويل مستدامة. أيضًا، تبذل الحكومة جهودًا لجذب صناديق الاستثمار السيادي الأجنبية (مثلاً صناديق من الخليج العربي أو آسيا) للدخول كشركاء تمويليين في المشاريع الكبرى، مستغلة العلاقات الثنائية الجيدة والرغبة المتزايدة لهذه الصناديق في تنويع محافظها بالاستثمار في الطاقة المتجددة عالميًا.

في الختام، تظهر الجزائر عزمًا واضحًا على تعبئة كل القنوات التمويلية المتاحة لتحقيق انتقال طاقوي فعّال ومستدام. فرغم التحديات، هناك مجموعة عوامل إيجابية – من الموارد الطبيعية الهائلة كالشمس والرياح، والإرادة السياسية، والدعم الدولي، وصولًا إلى انخراط القطاع الخاص كلها تشير إلى آفاق مشجعة. ومع استمرار الإصلاحات والبناء على البرامج القائمة والجديدة، يمكن للجزائر أن تتحوّل إلى نموذج إقليمي ناجح في تأمين التمويل اللازم للتحول إلى الطاقة النظيفة، بما يحقق أهدافها الوطنية للتنمية المستدامة ويعزز دورها كمورّد طاقة موثوق على المدى البعيد.

المصادر:

- الإذاعة الجزائرية – تصريحات مدير مجمع الطاقة الخضراء حول حوافز قانون المالية 2026
- قرار وزاري مشترك 2022 – تمويل مشاريع الطاقة المتجددة عبر الصندوق الوطني للطاقة المتجددة
- وكالة الأنباء الجزائرية – برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي وألمانيا (مشروع طاقاتي+)
- منصة الطاقة – تفاصيل مناقصة سولار 1000 ومشاركة الشركات الوطنية والأجنبية
- Reuters – استثمارات الجزائر المعلنة (2025-2029) في قطاع الطاقة التقليدية والنظيفة
- EcoMENA – تحليلات حول سياسات التمويل والتحفيز (قانون المالية 2026، تشجيع PPP والصكوك)
- EcoMENA – تحديات الانتقال الطاقي في الجزائر (البيروقراطية، دعم الطاقة، تحديث الشبكات)
- Solarabic – مشروع الربط الكهربائي "ميدلينك" ودعم المؤسسات الدولية له .

تمويل الانتقال الطاقي
في الجزائر

تمويل الانتقال الطاقي
في الجزائر

الاتحاد العربي للنقابات
ARAB TRADE UNION CONFEDERATION